الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية
حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

- بكوش جميلة د. فرطاقي جابر

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامة وفاء	أستاذة محاضرة قسم أ	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذة محاضرة قسم أ	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا و مقررا
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ مساعد قسم أ	20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020م

الاهداء

إلى نبع الحنان وكل الحنان إلى من تفرح لفرحتي

وتحزن لحزني إلى بر الأمان أمي العزيزة "ياسمينة"

إلى الذي نور درب حياتي أبي "موسى" العزيز

إلى الذي كان يزيد في عزيمتي وقوتي ويعبر علي زوجي لطفي الغالي

إلى إخوتي الذين قاسمت معهم الماء والهواء "بو بكر" و"ياسمين"

إلى كل الأحباب والأقارب والأصدقاء

وإلى كل من حاولهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي ثمره جهدي هذا

.

الشكر و العرفان

قال الله تعالى: "ولئن شكرتكم لألزيدنكم"

الشكر لله أولا وأخيرا فله الحمد والمنه ألا بفضل الله تتم الصالحات وبعد

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى

الأستاذ فرطاقي جابر الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فكان لنا نعم المعلم والناصح والعابر، فله علينا دين سنبقى عاجزين عن أدائه

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية لهم الشكر والعرفان على مجمل ما قدموه من نصائح وتوجيهات طوال المشوار الجامعي

وإلى كل من وقف معي ودعمني من بعيد أو قريب على انجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه ودام ودمنها معه أوفياء

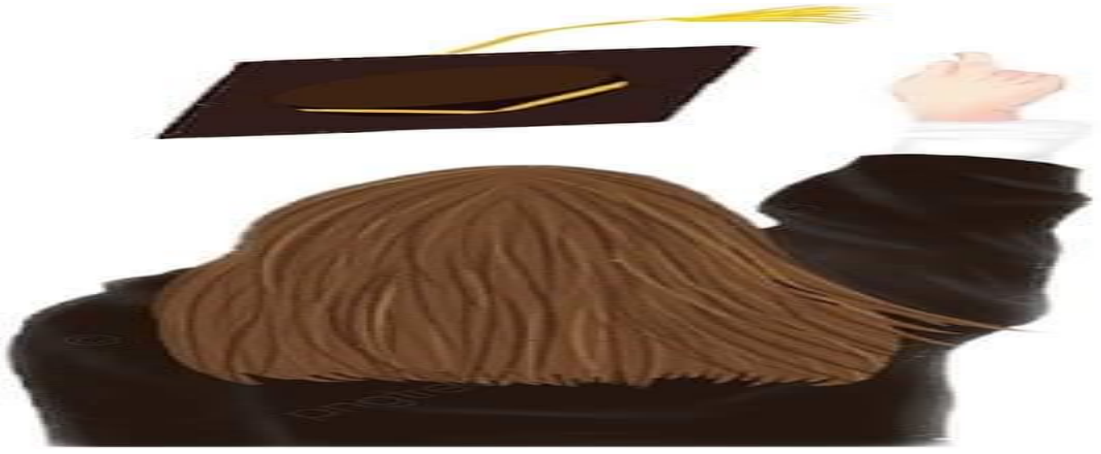

الملخص

إن الواقعة الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية ولقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار نظرا للمكاسب التي تحقق بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية من اتساع السوق والتوسع في حجم الإنتاج وشهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية وهامة وذلك لاعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للاستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعده اقتصادية صلبة ولقد كان من أبرز النقاط التي يرتكز عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حجم التجارة البينة بين الدول الأعضاء و لقد كانت هناك العديد من المحاولات في الإطار ومن بينها مجلس التعاون الخليجي ورغم محاولات دول المجلس للاستفادة من المزايا التي يمنحها التكتل من حيث زيادة التجارة والاستثمارات البينة وسيرها نحو خطى متقدمة من مراحل التكامل الاقليمي حيث قررت انجاز عملية خليجية موحدة والتي تعتبر أهم مرحله في التكامل الاقليمي

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلس التعاون الخليجي.

Abstract

The wonderful result of the visit of the twentieth century passed on different looms thinking and tending to the formation of economic blocs, The establishment of the bloc generated an appropriate climate to benefit from technological development and contribute to building a financial economic base. One of the most prominent points on which the establishment of a bloc was based is activating foreign direct investment and increasing the volume of clear trade between the above countries. There were many attempts in the framework and from The Gulf Cooperation Council, despite the attempts of the GCC states to take advantage of the advantages granted by the bereaved in terms of increased trade and evidence forms, and its progression towards advanced stages of regional integration, as it decided to complete a unified

Gulf process, which is considered the most important stage in regional integration.

Keywords: Regional Economic Integration, Cooperation Council Gulf auditel Woud

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخصات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
العنوان	الصفحة
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي	6-24
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي	7-15
المطلب الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي	7
المطلب الثاني : خصائص التكامل الاقتصادي	12
المطلب الثالث : أهداف التكامل الاقتصادي	12
المطلب الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي	13
المبحث الثاني: مناهج ومراحل التكامل الاقتصادي ومعوقاته	16-21
المطلب الأول : مناهج التكامل الاقتصادي	16
المطلب الثاني : مراحل وأشكال التكامل الاقتصادي	17
المطلب الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	22- 23
المطلب الأول : الدراسة الأولى	22
المطلب الثاني : الدراسة الثانية	22
المبحث الرابع: الدراسة الثالثة	23
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني : قيام مجلس التعاون الخليجي وأثره على التجارة الخارجية	26-
تمهيد	26
المبحث الأول: مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي	26-35

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي (التعريف/المنشأ/الدوافع)	27
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي وأهم إنجازاته	31
المطلب الثالث: الاتفاقيات التي تم توقيعها في مجلس دول الخليج العربي	32
المبحث الثاني: تطور حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	45-36
المطلب الأول: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي	36
المطلب الثاني: واردات دول مجلس التعاون الخليجي	40
المبحث الثالث: تدفقات الاستثمارات نحو دول مجلس التعاون الخليجي	-46
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي	46
المطلب الثاني: الاستثمارات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي	47
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	53-51
قائمة المراجع	57-55

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مراحل التكامل الاقتصادي	20
1-2	اطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية ونسب تغيرها	36
2-2	الصادرات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي	38
3-2	قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها	40
4-2	الواردات البيتة لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها	42
5-2	الاستثمار بين دول المجلس	46

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	32

مقدمة

لم يعد هناك شك في أن أشد ما يميز عالم اليوم هو تلك تجمعات الإقليمية التي ظهرت بقوة بعد انتهاء الحروب والأزمات التي هزت ركائن المجتمع الدولي ولم يكن من المتوقع بالمرة بأن الظاهرة ستعرف كل هذه الأبعاد وتطال مناطق لم تكن مؤهله أن تحتضن مثل هكذا مشاريع لكن التغيرات التي صاحبت تأثيرات البينة الإقليمية والدولية جعلت من موضوع التكتل الاقتصادي احداث القرن الحالي في ظل ظاهرة العولمة

يعيش العالم اليوم عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية بهدف تنمية وتدعيم القطاعات المختلفة في ظل الصراعات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والتي تتهيج فلسفات ونضم اقتصادية متشابهة أو على الأقل متقاربة بحيث يسهل الاندماج بين حقوق الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي وهو مدى الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل القوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة الأوضاع الاقتصادية وزيادة صلابتها وفعاليتها.

❖ الاشكالية

لعل الاتجاه إلى تكوين تكتل اقتصادي عملاق بين مجموعة من الدول فقد كانت هناك عدة محاولات عربية عديدة هذا الإطار مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية ولقد أدت فعالية وجدية العمل ضمن تكتلات الاقليمية إلى تحرير حركة عناصر الإنتاج وإنشاء أسعار الصرف الثابتة على المستوى الاقليمي وصولا إلى توحيد السياسات النقدية والمالية ولقد زادت ولاء الدول لظاهرة التكتلات الإقليمية خصوصا بعد بروز هذه ظاهره بشكل جد كبير وانتشارها الواسع بين الدول المتقدمة وكذلك النامية ولقد لجأت الدول لإنشاء هذه التكتلات لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. والحصول على امتيازات وترخيص لم تكن موجوده قبل وجود التكتل ومن بين هذه التكتلات نجد مجلس التعاون الخليجي

من خلال هذا الطرح ارتئين إلى طرح التساؤل الرئيسي الاتي:

ما مدى مساهمه التكامل الاقتصادي في تفعيل الحركة التجارية التعاون الخليجي؟

❖ الأسئلة الفرعية

وتندرج عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية الأتية:

- ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية؛
- ما هو واقع حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؛
- ما هو واقع الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي؟.

❖ **الفرضيات**

- القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور التكتلات؛
- أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى تطور حجم التجارة الخارجية؛
- أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة حجم الاستثمارات للدول الأعضاء.

❖ **مبررات اختيار الموضوع**

- بروز ظاهرة التكتل الاقتصادي على الساحة العالمية واحتلالها للكثير من الاهتمام في أدبيات التاريخ الاقتصادي؛
- الميول الشخصي لدراسة ظاهرة التكتل الاقتصادي ودورها في حركة التجارة الخارجية؛
- قلة البحوث والدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع إضافة إلى حداثته؛
- تم اختيار دول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسة بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي يشهدها هذا التكامل الاقتصادي.

❖ **أهداف البحث**

- التعرف على التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأهميتها؛
- التعرف على مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؛
- تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة الخارجية.

❖ **أهمية البحث**

- تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبحت تمثله التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الاقتصاد الدولي؛
- يمثل مجلس التعاون الخليجي إحدى التجارب التكاملية العربية في الوقت الراهن؛

- تنبع أهمية البحث من خلال إلقاء نظرة على إمكانية التكامل الاقتصادي العربي الموحد من خلال مجلس التعاون الخليجي، فهو من أحدى الأهداف الأمامية المنشودة نحو تحقيق الوحدة العربية وهو جزء من الاقتصاد العربي لا يمكن عزله.
- وتتضمن أهمية البحث العلمية في: إن دراسة أي تكتل، يستلزم دراسة النظريات والمفاهيم التي تناولت عمليات التجمعات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يثير الجدل والنقاش الدائرة هذه النظريات والمفاهيم، وربما تعزز بعضها أو تختلف معها.

❖ **الحدود المكانية والزمانية**

- الحدود السكانية: دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرية، قطر، الكويت، سلطنة عمان)؛
- الحدود الزمانية: امتدت هذه الدراسة من سنة 2000 إلى 2021.

❖ **منهج البحث**

بالنظر إلى الموضوع محل البحث سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج؛
- المنهج التاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي؛
- المنهج التحليلي لدراسة العلاقات القائمة بين الاقتصاديات محل البحث ويظهر في الفصل الثاني.

❖ **صعوبات البحث**

لا يخلو أي بحث عن مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، لكن لم تكن بالحجم أو الشدة التي تمنع الباحث من بلوغ أهدافه، ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكافي عن التكامل الاقتصادي الخليجي ونقص البيانات والاحصائيات السنوية الأخيرة.

❖ **تقسيمات البحث**

ام تقسيم الدراسة إلى فصلين، يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال ثلاثة مباحث، الأول يشمل نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي، والمبحث الثاني

يتناول مناهج ومراحل التكامل الاقتصادي ومعوقاته، والمبحث الثالث يشمل الدراسات السابقة التي تناولت نفس هذا الموضوع؛

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه قيام مجلس التعاون الخليجي وأثره على التجارة الخارجية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أيضا، تناولنا في المبحث الأول مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي، وتناولنا في المبحث الثاني تطور حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المجلس والعالم.

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتكامل الاقتصادي

كان من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا، لما لهذا التكامل من آثار إيجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي من حلال النقاط التالية:

المطلب الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي:

مصطلح التكامل الاقتصادي ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي "فينر" (viner) سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهرة نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.[1]

أولا– مفهوم التكامل الاقتصادي:

من الجانب اللغوي تشير مفردة "تكامل" في السياق العام إلى: "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيما كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين"، ولذلك يطلق عليه "تكامل إقليمي"[2]

من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة".[3]

– جاكوب فاينر: ولد عام 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية، حاصل على شهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد، عمل أستاذ في جامعة شيكاغو، لعب دورا في الحكومة من خلال تولي مستشارا لوزير الخزانة هنري مورغنفار خلال إدارة فرنكلين ديلانو روزفلت، توفي عام 1970.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة الإنتاج والتبادل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص24.

[2] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص1.

[3] داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص2.

ويشير مصطلح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى:" العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها أما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كيانا واحدا".[1]

التكامل الاقتصادي هو:" دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بتا جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي".[2]

والجدير بالذكر أن أولى التعاريف حول ظاهرة التكامل الاقتصادي قدمت من طرف الاقتصادي "جان تين برجين"، حيث عرف التكامل الاقتصادي بأنه: عملية تحوي جانبين "جانب سلبي يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية – إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص– وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية وجانب إيجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار.[3]

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.[4]

أما تعريف الاقتصادي "بيلا بلاسا" « b Blassa » فإنه يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[5]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الجزء2، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة، 2005، ص27.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص409.

[3] Miroslav n. Jovanovic and Richard g.h lipsey, International economic intégration limits and prospects, second Edition, London, routedge,1998, p5.

[4] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص294.

[5] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، جزء2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص279.

وقد عرفه أيضا الاقتصادي "بيلا بلاسا" بأنه: عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة.

ويرى الاقتصادي "ماخلوب" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي تنطوي الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.

أما الاقتصادي "جونار ميردال" فإننا يمكن القول أن التعريف الذي قدمه يتسع ليشتمل على العناصر السابق طرحها فهو ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها: "تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية، أو كلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة" وبذلك يعد هذا التعريف أكثر عمومية واتساعا بالمقارنة مع التعريفين السابقين.[1]

إذن من خلال ما سبق ذكره من تعار يف للتكامل الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي للتكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي "Economico Intégration": هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القادمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كيان واحد.

للإشارة فقط فإنه جدير بالذكر أن العديد من الاقتصاديين الدوليين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي "Intégration" وفي اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من "Intger" الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، وبالرغم من بساطة التعريف المقدم لمصطلح التكامل الاقتصادي ووضوحه، إلا أن العديد من الاقتصاديين لم يفرقوا بين التكامل والتعاون والاندماج الاقتصادي مع أن هناك فرق كبير بين هذه المصطلحات الثلاثة.

ثانيا: الفرق بين التكامل والتعاون والاندماج الاقتصادي:

الفرق بين التكامل والتعاون يكمن في النوعية والكمية معا، حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى،[2] في حين يقصد بالتعاون الاقتصادي تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس ألأموال، أما مصطلح الاندماج

[1] سامي عفيفي الحاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، المرجع نفسه، ص 280.

[2] Bela Balassa, the theory of economic integration, Richard D. Irwin, inc Home Wood, Illinois, 1961, p5.

الاقتصادي فقد عرفه الاقتصادي المصري أحمد الغندور على أنه: "عملية إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد وله درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج".[1]

ثالثا: مزايا التكامل الاقتصادي

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب والتي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية ويمكن انجازها فيما يلي:

1- يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي على وجه الخصوص.[2]

2- اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعد ما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالمية ولاشك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.[3]

3- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث أن امتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج.[4]

4- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وهذا كله لكونه يعد من أنجع العلوم قصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا كبيرا من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققا

---

[1] احمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص ص 2-4.

[2] مفتاح صالح، سليم قط، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجيه تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 17-19 أفريل 2007، ص69.

[3] آسيا الواقي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007، ص ص 52 53.

[4] Claude sobry, Jean Claude verez, Elément de macroéconomie , Ellipses, call 1999, p301.

بذلك انخفاضا في معدلات البطالة مستويات الإنتاج وتحسن في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة.[1]

5- اجتناب الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن أي ترتيب تكاملي مرسوم بعناية يمكن أن يكون أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هذه الترتيبات تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول المشاركة، أو من خارج الترتيب التجاري، إضافة على الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا ومصادر التمويل منخفضة التكلفة وكفاءات التسيير والتسويق.[2]

6- زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، إضافة إلى تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.[3]

7- يساعد التكامل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتضافر جهود الأطراف المتكاملة عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية ومناقشة القوى الاقتصادية الخارجية أو الأجنبية.[4]

8- يعد التكامل الاقتصادي إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكامل الاقتصادي وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القوة التفاوضية التي تستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس على التكتل ومن ثم على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية

---

[1] كامل البكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 1988، ص 304.

[2] عقبه عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2007- 2008، ص 71.

[3] J.F. Mittonic. F.Pequerul, les unions économiques régionales, Paris Armant colin, 1999, P72

[4] بوكساني رشيد، ديش احمد، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربي، الاروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص3.

متعددة الأطراف، والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى، حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة، على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة.[1]

المطلب الثاني: خصائص التكامل الاقتصادي

تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، وبالتأمل في كل هذه التكتلات يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها ما يلي:[2]

1- إن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشا داخل قارة معينة، مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا.
2- أن كل تكتل اقتصادي يتبنى إستراتيجية معينة اتجاه باقي التكتلات الأخرى.
3- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجياتها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية، ومواردها وكثافة حجم سكانها.
4- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول المتكتلة.
5- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولهما سياسة تجارية موحدة اتجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
6- ارتفاع نسبة التجارة البيئية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها واسوا قها.
7- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
8- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في منطقة التكامل.
9- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق وتوفير مزايا ومكاسب تعجز دولة منفردة عن تحقيقها.

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تتمثل أهمها فيما يلي:

[1] بوكساني رشيد، ديش احمد، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، المرجع نفسه، ص 15.
[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2009، ص23.

1- أهداف اقتصادية: ففي ظل الاقتصاد القوي لا تستطيع العديد من الدول الصغيرة المنافسة للدول الكبيرة الاحتفاظ بمكانتها إلا من خلال الانطواء تحت ظل التكامل.
2- أهداف سياسية: بعض الدول الصغيرة القوية سياسيا قد تكون ذات صاحبة تأثير واضح في النظام العالمي وقد ظهر جليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعض الدول الصغيرة خرجت من الحرب وهي ضحية لها، والتجربة الأوروبية تظهر مدى أهمية الأهداف السياسية كدافع قوي للتكامل فعلى الرغم من أن الأوروبيين يؤكدون أن التكامل السياسي هو الطريق لاحتكار العالم سياسيا يعتقد البعض أن لهذا التكامل ثمنا باهظا إذ أن عند الاندماج فيه من شأنه أن ينقص من سيادة بعض الدول.
3- حل النزاعات: ويعتبر من أهم وأسمى أهداف التكامل فحينما ينشب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل تتكفل القطاعات الحيوية القائمة داخل التكامل باحتواء وتصفية الصراع.

وبصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى على حد قول الواقعيين الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية على عكس ما تراه بعض الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة ايجابية، إلا أن مثل هذا القول لا يتمتع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية والناتجة عن الوحدات السياسية المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها ومصالحها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بان الخسائر وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خدمات.

المطلب الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر له من مقومات والمقصود بالمقومات تلك الوسائل أو السبل التي تؤمن تحقيق التكامل الاقتصادي وتؤمن تواصل وتطور عملية التكامل ذاتها، ويمكن انجاز هذه المقومات فيما يلي:

- انسجام السياسات الاقتصادية، خاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية تقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.[1]
- آليات النظام الاقتصادي (دور كل من القطاع العام والخاص والعلاقة بينهما، أو المنافسة والاحتكار ومدى تكامل الأسواق).

[1] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، ط1، الجزء 1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004، ص 276.

- توفر وسائل النقل والمواصلات: حيث أن توفر المواصلات يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية وتسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية.[1]
- توفير الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة باستمرار.
- الجوار الجغرافي: حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.[2]
- التخصص وتقسيم العمل: فمن المعلوم أن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق من قبل هذا التكامل.[3]
- توفر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكوماتها قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار وتكسب هذه المقومات أهمية كبيرة للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية بالنظر إلى الدور الكبير التي تلعبه في هذه البلدان من جهة وضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة أخرى.
- مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية، وتحديد في تاريخها المشترك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرر من هذه السيطرة، من الطبيعي فان يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا وسهولة كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق وعناصر أكثر بين هذه المجتمعات.[4]
- المقومات البيئية أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي، وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وهناك أيضا كلما كان هذا التقارب أو التماثل اكبر فان

---

[1] بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص14.
[2] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، مرجع سابق، ص280.
[3] الجودي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص318.
[4] بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مرجع سابق، ص25.

التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فحسب وإنما أكثر ضرورة أيضا خاصة إذا شمل عناصر أساسية في بناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين (البلدان العربية).[1]

[1] علي القزويني، التكامل الاقتصاد الدولي الإقليمي في ظل العولمة، مرجع سابق، ص279.

المبحث الثاني: مناهج ومراحل التكامل الاقتصادي ومعوقاته

المطلب الأول: مناهج التكامل الاقتصادي

تشير مناهج التكامل الاقتصادي إلى العديد من النظريات نشأت لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة، من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية، لذلك سنستعرض أهم النظريات التكامل الاقتصادي

أولا: النظريــة الوظيفيــة: هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية بعضها يعود إلى إفرازات الحربين العالميتين وما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم 1929 والحرب الباردة بين الكتلتين وظهور أنظمة تسلطية، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية الأصلية، وتقوم هذه النظرية على أربعة مبادئ أساسية:[1]

- الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية، الاقتصادية، والنشاط السياسي.
- مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم.
- مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية.
- مبدأ التفرع والتشعب، بحيث يؤدي دور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى، وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد الذي يساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى.

تنقسم النظرية الوظيفية إلى فرعين: النظرية الوظيفية الأصلية والنظرية الوظيفية الجديدة.

النظرية الوظيفية الأصلية: تعتبر كمنهج للتكامل إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار.

النظرية الوظيفية الجديدة: سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي ظهر في النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من (Ernst Hass) Anitai (Etzioni) (Karl Deutsch)

الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية.[2]

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع الغربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 990، ص227.

[2] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007، ص12.

ثانيا: النظرية الاتحادية: تسعى هذه النظرية إلى إقامة دول إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا،ويمكن إقامة دولة اتحادية في إقليم تتواجد في أقطاره درجة عالمية من التشابك في المصالح وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

الحالة الأولى: تعتمد الحالة الأولى على قاعدتين:

- القاعدة الأولى: تتوافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن الدولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما هو حال الدولة الواحدة وهذا ما يسمى بقاعدة الكفاءة.
- القاعدة الثانية: تسير الأمور في الدولة الواحدة سوف يعطيها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الديمقراطية.[1]

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر انه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.[2]

ثالثا: النظرية التعاملية: وترى هذه النظرية انه من غير المعقول القفز غالى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وانه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عدد من الشؤون التي لا تثير أيه حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة، ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كارل دويتش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدان سيادتها، وبالتالي يفضل المنهج التعاملي تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية أو مراحل محددة للتكامل الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: مراحل وأشكال التكامل الاقتصادي

يمكننا التمييز بين درجات التكامل الاقتصادي على أساس درجات التكتلات الاقتصادية، وبذلك نجد أن هذا الأخير يتخذ مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى ومن مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد، ومن هنا سنتطرق إلى أهم مراحل أو أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي:

---

[1] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 28، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص23.

[2] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مرجع نفسه، ص 25.

[3] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية، مرجع سابق، ص25.

أولا: منطقة التجارة الحرة: تتسم منطقة التجارة الحرة أو "منطقة التبادل الحر" بان إلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها غير مصحوب بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة بتعريفتها الجمركية وحرية تقرير سياستها وتعديلها، ومن ثم يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كما يلي:

منطقة التجارة الحرة هي: "كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

كما تعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، إذ أنها تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المندرجة في نطاقها، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي.[1]

وتكون هذه الإزالة أو الإلغاء وفق إطار زمني متفق عليه من طرف الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل بلد بتعر يفته الجمركية، وصرامة القيود التجارية الخاصة به، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء، ولا يشترط في الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الدول غير الأعضاء، وهكذا تتمتع صادرات كل دولة في منطقة التجارة الحرة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.

ثانيا: الاتحاد الجمركي: وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البيئية، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق.[2]

ثالثا: السوق المشتركة: يعتبر درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم وصلت إلى إقامة اتحاد الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، في ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية إذ يصبح ضروريا لأسواق وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز

[1] أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص61.
[2] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية، مرجع سابق، ص27.

بين السلع آو عوامل الإنتاج يكون من شانه أن يجعل حرية انتقالها على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شانه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع.[1]

رابعا: الوحدة الاقتصادية الاتحاد الاقتصادي: يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد سياستها الاقتصادية بما ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي:[2]

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لدول الأعضاء.

خامسا: الاتحاد النقدي الاندماج النقدي: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شيء السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.[3]

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص81.
[2] عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص270.
[3] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص41.

ولتوضيح مراحل التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

جدول رقم 1-1: مراحل التكامل الاقتصادي

مراحل التكامل الاقتصادي	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي اتجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية والمالية تحديدها السلطة المركزية
اتفاقيات التجارة التفضيلية	✓					
منطقة التجارة الحرة	✓	✓				
الاتحاد الجمركي	✓	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓	✓		
الاتحاد الاقتصادي	✓	✓	✓	✓	✓	
التكامل الاقتصادي والسياسي التام	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: سكينة حملاوي، انعكاسات الأزمة الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة اتحاد الأوروبي أزمة اليورو رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016- 2017، ص101.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي

تتركز معظم معوقات التكامل الاقتصادي في وجود اختلافات عديدة بين ذات طابع سياسي واقتصادي أو اجتماعي وثقافي أو مؤسسي وتنظيمي وفيما يلي هذه المعوقات:[1]

- المعوقات السياسية: ويقصد بها اختلاف النظم السياسية لدى معظم الأقطار وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية إضافة إلى ضعف العلاقات الدولية وتدني مستوياتها.
- المعوقات الاقتصادية: وتتركز أساسا في تخلف هياكل اقتصاديات البلدان النامية وتبعيتها إلى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، وإذا كان هذا التخلف الذي مازال قائما في ملامحه الأساسية في غالبية الدول النامية يعد الدافع الأساسي للتكامل فيما بينها، فانه يشكل العقبة الرئيسية أمامها في الوقت ذاته، فهو لا يفي بالشروط التي تؤمن النجاح في عملية التكامل الاقتصادي، إضافة إلى هذا فان الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي والاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة وقصور البنية التحتية المشتركة يشكل عائقا اقتصاديا يحول دون إقامة تعاون اقتصادي مشترك.
- المعوقات الاجتماعية والثقافية: وتتمثل هذه المعوقات في تباين مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور (درجة التحضر، المستوى التعليمي للسكان، حركية الفئات الاجتماعية).
- المعوقات المؤسسية والتنظيمية: وترتبط بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكامل بكل مجالاتها وتفاصيلها والتشريعات والإجراءات التنفيذية لتطبيق الاتفاقيات والخطوات التكاملية المتفق عليها.

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص50.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد تباينت الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج التي توصلت إليها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المطلب الأول: الدراسة الأولى

أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006م، والتي تطرقت خلالها إلى طرح الاشكالية التالية:

ما تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف وهل ستؤدي إلى الإضرار بما تم إنجازه من تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة؟

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم، وحاجة الدول المتزايدة لإقامة تكتلات تجمعها الاستفادة من مزايا أكثر في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي من أجل الوقوف على التطور التاريخي وإنشاء بعض التكتلات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والاحصائي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر، وقد تناولت هذه الدراسة في الجزء الأول مرتكزات التكامل الاقتصادي من نظريات مفسرة للتكامل ثم مفاهيم عامة حول التكامل، ثم في الجزء الثاني أبعاد التنظيم التجاري الدولي ودراسة العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبين الإطار متعدد الأطراف مثلا منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

بوشلوش السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2008/م2009، والتي تطرق من خلالها إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وأفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية؟

وقد هدف من خلال هذه الدراسة إلى: محاولة رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى أهداف أخرى، وقد اعتمد على المنهج الوصفي، كما تناول ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي، وتطرق في الجزء الثاني والثالث إلى مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وأفاقه.

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012م، والتي تطرق من خلالها إلى طرح الاشكالية الأتية:

ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية؟

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة، وكذلك ما أفرزته الأزمة العالمية من تأثيرات كبيرة على حركة التجارة الدولية، وقد استعمل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تناول ضمن الدراسة تعريفات للتكامل الاقتصادي بين التنظير والتنظيم درس كذلك حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الحديثة الاقتصاد العالمي، أما الفعل الأخير فقد قام بدراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لمجلس التعاون الخليجي (2000-2010م).

القيمة المضافة

من خلال الدراسات السابقة التي تم اختيارها والتي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي وعلاقته ببعض التكتلات الاقتصادية الأخرى، وباعتبار أن الكثير من التفاصيل تتقاطع مع محتويات بحثنا الحالي وبمقارنتها مع هذا الأخير يمكن استخلاص بعض القيم المضافة ببحثنا ملخصة في:

- تناولت الدراسة السابقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع متغيرات أخرى في حين تناولت دراستنا التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتخصصت بدراسة وضع دول مجلس التعاون من صادرات وواردات خارجية وبينية، ولقد تقاطعت الدراسة الثانية المختارة في نفس الموضوع تقريبا غير أنها اختصت بالدراسة في ذلك الوقت، في حين أن بحثنا ارتكز على الدراسة في الوقت الحالي للموضوع.
- تناولت الدراسة الثالثة حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل الظروف الراهنة أنذاك، ولقد اختلفت الدراسة عن دراستنا في كونها كانت في ظل الأزمة المالية العالمية، كما تقاطعت مع دراستنا في مدى قدرة التكامل الاقتصادي الإقليمي لتفعيل التجارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

خلاصة الفصل الأول

إن ظاهرة التكتلات الإقليمية الدولية إحدى صور العولمة الاقتصادية التي بدأت تتجسد بصورة واقعية مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحيث تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية، بفعل اتجاه معظم دول العالم لإقامة تكتلات وتحالفات فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي رغبة منها في الحصول على الأهداف والمنافع التي يسعى التكامل الاقتصادي لتحقيقها.

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي عملية جد منظمة ومعقدة، إذ أنه يعتمد على مقومات ومناهج ونظريات جد أساسية من أجل وصول جميع دول التكامل إلى نفس الأهداف والمصالح المرجوة من التكامل تحقيقها.

تختلف الدوافع التي تؤدي بالدول إلى الدخول في تكتل إقليمي باختلاف المناطق الجغرافية وتراكيب الدول، في حين تسعى كل دولة إلى تحقيق المزيد من التقدم وتسعى دول أخرى مثل الدول النامية غلى تحقيق التنمية، وتسعى جميع دول التكامل إلى إزالة العقبات التي تواجه جميع دول التكامل.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي أحدث تجربة تكاملية عربية بعد مجلس الوحدة العربية الاقتصادية، وهو إحدى المنظمات الاقليمية التي تتكون من الدول العربية التي تطل على بحر الخليج العربي، حيث تسعي دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الأهداف التي انشأت من أجلها.

أما الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي فقد ووصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الخليجي ومزال يواصل التقدم وتحقيق المزيد من الانجازات وذلك بفضل الاتفاقيات التي تم توقيها بين دول المجلس قد وصل إلى مرحلة جد متقدمة من مرحلة التكامل، وبذلك قد تطورت حركة التجارة الخارجية بين دول مجلس الخليج والدول العالم الخارجي، وبذلك يكون مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي قد حقق أرقي وأسمي أهداف التي كان يطمع إليها، ونتطرق من خلال هدا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي؛

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؛

المبحث الثالث : تدفقات الاستثمارات الدولية.

المبحث الأول: مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي أول تجربة عربية ناجحة، بحيث تمتل دوله تركيبة سياسية متجانسة تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، وانطلاقا من أهميتها وارتباطها ببعضها البعض يزيد أهمية وجود جماعي يعبر عن المصالح المشتركة ببعضها البعض ويتفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية المحيطة تأثيرا وتأثرا.

وبالفعل قد تم الاعلان عن إنشاء المجلس حيث تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس والذي هدف لتحقيق التنسيق والتكامل وتعميق الروابط والحالات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ومن هنا سوف نتطرق في المطالب الثلاث على التعريف بمجلس التعاون الخليجي وجميع العناصر التي يحتوي عليها

المطلب الاول : مجلس التعاون الخليجي (التعريف، النشأة، الدوافع)

أولا : التعريف بمجلس التعاون الخليجي[1]

هي إحدى المنضمات الدولية التي تتكون من الدول العربية المطلة على الخليج العربي، ويتكون حاليا من ستة دول تتمتع بالعضوية الكاملة وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، والبحرين وقطر، وتتبع دولتا العراق واليمن بعضوية جزئية في بعض اللجان التابعة للمجلس، وذلك تكون العراق دولة مطلة على الخليج العربي، ومن المتوقع أن تحصل الدولتان على العضوية الكاملة في المجلس.

ويمكن تعريفه أيضا:[2] مجلس التعاون الخليج العربية تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 ماي 1981، يمثل تواصلا واستمرار وتعاون قديم بين شعوب ودول هده المنطقة، وقد دفعته إلى حيز الوجود رغبة في انشاء المنظمة وإدارة قادتها وكان للظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت حدتها في أواخر السبعينات كمحفز وعامل مساعد لظهور هذا المجلس.

ومنه يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي[3] هو عبارة عن تكتل اقتصادي يتكون من ست دول ويقوم هذا المجلس علي روابط تاريخية وجغرافيا وثقافية.

ثانيا : نشأة مجلس التعاون الخليجي

---

[1] مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية والإقليمية: دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:250

[2] مجلة التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عام، الرياض، الأمانة العامة، 2006، ص:30. متاح على موقع:< http://liberry.org/Arabic/Books/Arabic publich.htm >

[3] اسماعيل عراق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2014، ص:103.

من أبرز تجارب الدول العربية هو مجلس التعاون الخليجي العربي[1] الذي تم تأسيسه في 1981/05/25، من قبل ست دول عربية خليجية وهي السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة ، قطر، عمان، البحرين[2]، وقد استهدف هذا المجلس إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات في المرحلة الأولى، يليها توحيد التعريفة الجمركية بين البلدان الاقتصادية في مرحلة متقدمة التي تم توحيدها عام 2005[3]، حيث تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس واختيار الأمين العام وتشكيل خمس لجان.

كدلك فإن تأسيس المجلس كرد فعل للواقع الإقليمي الدولي السائد أنداك ممثلا في تكاليف الأنظمة الاستثمارية على المنطقة وعلى منابع النفط خصوصا بالإضافة إلى الخطر العراقي والإيراني وأنظمتها الإقليمية خاصة بعد الثورة الإيرانية عام 1979، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان[4].

وأظهرت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمام بالغا في الأوضاع الأمنية من جراء اندلاع حرب الخليج الأولى والثانية، واتجهت هذه الدول إلى تخفيض نسبة عالية من الصادرات النفطية للنقاقات العسكرية والتسليح[5]، وعلى الرغم من أن الدوافع من وراء قيام هدا التجمع كانت أمنية إلى أن النظام الأساسي للمجلس ينهي على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية، ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية للمجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول الأعضاء والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج، وفي السياسات النقدية والمالية[6].

ثالثا : دوافع انشاء مجلس التعاون الخليجي[7]

1. تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولا إلى وحداتها؛
2. توثيق الروابط بين شعوب الدول الأعضاء؛

[1] مدني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص:11.

[2] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص:167.

[3] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص:79.

[4] عباس بالفطمي وجمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، ص:03.

[5] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية والتجارة الخارجية الصادرات والواردات، التعريفة الجمركية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص:266.

[6] يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملية خليجية موحدة : من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص:83.

[7] المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2016، ص:105.

3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، المالية ، التجارية، والجمركية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛
4. دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية؛
5. إقامة مشاريع مشتركه وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

ويمكن تلخيص أهم محطات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون كالتالي:

1. إقامة منطقه التجارة :[1] يعتبر التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منظمة تجارية اتحاد جماركي أو اتحاد نقدي يعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسيا لإقامة أي تكتل اقتصادي في العالم لما له من أثر ايجابي على الرفع من درجة التخصص في اقتصاديات الدول الأعضاء، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية واتساع نطاق السوق.

لهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981م، باتخاذ التراتيب القانونية والعلمية الازمة لإنشاء منظمة التجارة الحرة لدول المجلس طريق ابرام الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

تمييز منطقة التجارة الحرة رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة تنفيذ مارس 1983، واستمرت نحو 20 عام إلى نهاية 2002، حيث حلا محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

و خلال الفترة من 1983إلى 2002 ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى 15.1 مليار دولار في عام 2002م.

2. قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس: جانفي2003

أعلن المجلس الأعلى والعشرين في دورته الثالثة والعشرون والتي عقدت في الدوحة 2002م، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي،[2] وقد شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، فاتفاق دول المجلس على قيام الاتحاد الجمركي عام 2003 يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد اتجاه العالم الخارجي، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمره واحده فقط في نقطة الدخول الأول، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم مرة أخرى عليها وهذه الخطوة تعتبر من خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول

[1] المسيرة والإنجاز، نفس المرجع، ص:65.

[2] المسيرة والانجاز، مرجع سبق ذكره، ص:100.

الأعضاء خلال الفترة الانتقالية من خلال ألية المقاصة وذلك من فتره انتقالية يتم انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي .

إن ما حققه الاتحاد الجمركي لدول مجلس جاء تنفيذا للمادة الأولى من الاتفاقيات الاقتصادية لدول المجلس، والتي تعتمد على إقامة اتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد اقصاه جانفي 2003م، ويتضمن كحد أدنى، تعريفية جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، أنظمة واجراءات جمركية موحدة، نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة، انتقال السلع بين دول المجلس جمركية أو غير جمركية ومع الأخذ بعين الاعتبار أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة، معاملة السلع المنتجة في أي دولة من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية[1]، وفي هذا الإطار طبقت دول المجلس تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي السوق الخليجية المشتركة[2]، حيث صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في 4 ديسمبر 2007، في ختام الدورة 28 للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبدا النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التامين الاجتماعي، والتقاعد، وممارسة المهن والحرف تملك العقار.[3]

الاتحاد النقدي :

نصت المادة 22 من الاتفاق الاقتصادي الموحد عام 1981، على سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياستها المالية والنقدية المصرفية، ودعم التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك انشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي، وسعيا الى إقامة الاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة، وافق المجلس علي برنامج زمني وطلب الى لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية تطبيق قرار المجلس بشأن اعتماد الدولار متباث مشترك لعملات دول المجلس في أجل أقصاه نهاية 2005، تمهيد لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير 2010م[4].

[1] نفس المرجع، ص:101.

[2] دليل استفادة مواطني دول مجلس من مجلات السوق الخليجية المشتركة للرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2014، ص:05.

[3] نفس المرجع، ص:07.

[4] عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص:161.

ولكن دول مجلس التعاون الخليجي قد وجدوا صعوبات في تطبيق مشروع العملة الموحدة لهذا لم يتم إطلاقها في الموعد الذي تم تحديده.

لقد تلقي مشروع الاتحاد النقدي ضربة موجعة مع إعلان الإمارات انسحابها منه، بعد عدم اختيارها مقر للمصرف المركزي المستقبلي، وذلك بعد أن قرر مجلس التعاون أن تكون السعودية مقر للمصرف الخليجي المستقبلي .

وقد انتقد تقرير صادر من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي غلبه الجانب السياسي والجانب الاقتصادي، والمالي في مشروع اطلاق العملة الموحدة.[1]

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي وأهم انجازاته

أولا: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي

يتشكل المجلس الخليجي من:[2]

- ✓ المجـــلس الأعلى : هي السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورية عادية كل عام، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء علي دعوة أي دولة عضوية وتأييد عضو أخر؛
- ✓ المجـــلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية دول الأعضاء أو ما ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تؤثر الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ويعقد المجلس الاجتماعات مرة كل ثلاث أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء علي دعوة عضو من الاعضاء وتأييد عضو أخر؛
- ✓ الأمـــــانة العامة: تتلخص اختصاصات الامانة العامة في اعداد الدراسة الخارجية للتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك ،واعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات ، وإعطاء التقارير والدراسات التي يطالب بها المجلس الأعلى، أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات، واعداد جدول الأعمال للمجلس الوزاري ومشروعات القرارات وغير ذلك من المهام؛
- ✓ لجـــان مجلس التعاون: تتكون من لجان وكل لجنة متخصصة في ميدان أو مجال معين مثل لجنة التخطيط الاقتصادي ولاجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري.

[1] نفس المرجع، ص:163.

[2] دليل استفادة مواطني دول المجلس من مجالات السوق الخليجية المشتركة للرياض، مرجع سبق ذكره، ص:18.

شكل رقم (2-1):الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

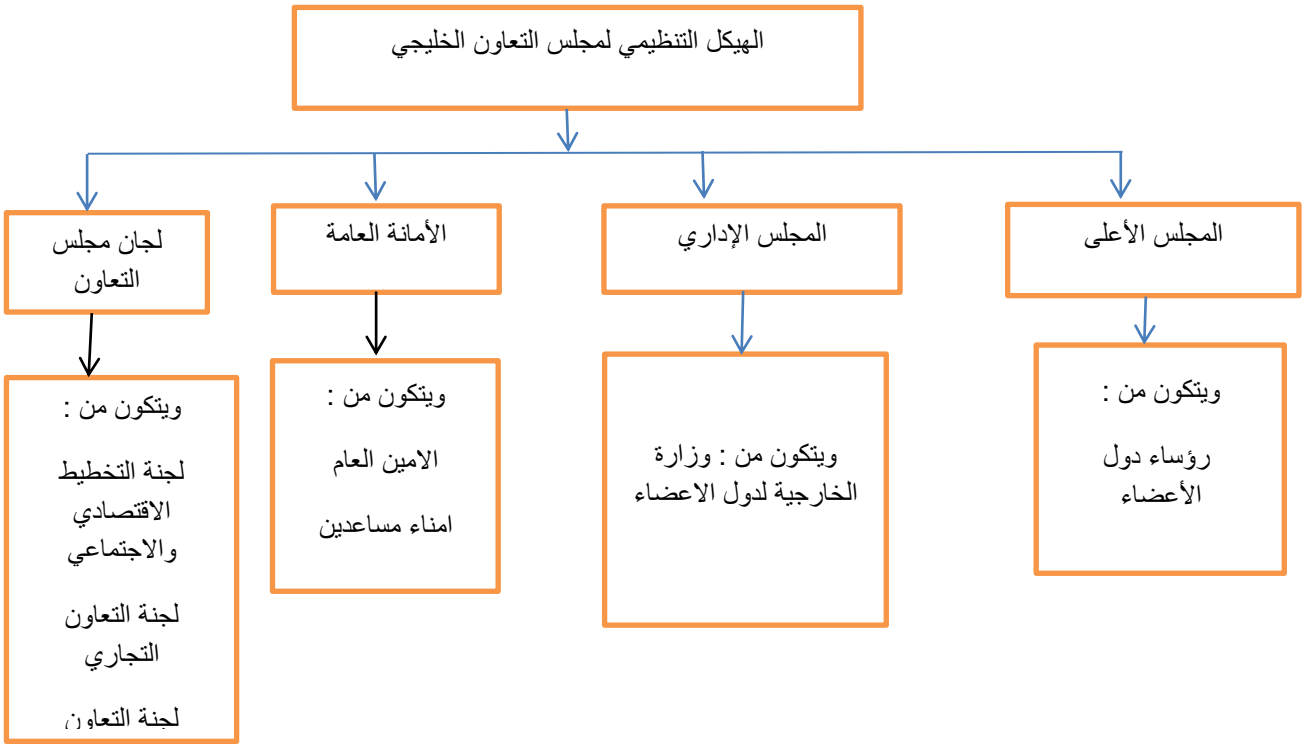

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثالث: الاتفاقيات التي تم توقيعها في مجلس دول الخليج العربي

تطرق مجلس التعاون الى اقامة أو انشاء اتفاقيات بين دوله من اجل تدعيم الروابط فيما بينها وتقريب لسياستها الاقتصادية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها.

❖ **الاتفاقية الأولى**

اتفاقية تنفيذ الأحكام والانابات والاعلانات القضائية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 1997[1]:

قدم قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون هذه الاتفاقية التي وافق عليها المجلس الأعلى في دورته السادسة عشر، والتي عقدت في سلطنة عمان ب4-6ديسمبر 1995، بناء علي توجيه من وزراء العدل في اجتماعهم السادس، وقد صادقت عليها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الدولي وأصبحت سارية المفعول، وإيمانا منها بأهمية علاقات التعاون القائمة بينها في مجلات القضائية وسعيا لبلوغ اهداف التعاون النصوص عليها في

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عبر الموقع: http//www.ccg-sy-org شوهد يوم 2021/05/28.

المادة الرابعة ،من نظامه الاساسي في تحقيق التناسق والترابط بين دوله في مختلف المجلات واستلهامها بمبادئ الشريعة الاسلامية ،وبموجب الاتفاقية فإنه إذا صدر حكم في أي دولة من دول المجلس فيمكن تنفيده في الدول الاعضاء كما لو أنه صدر في الدولة المطلوب منها التنفيد، وكدلك الحال بالنسبة لا حكام المحكومية، والانابات والاعضاء القضائية وتتكون من 26 مادة

❖ **الاتفاقية الثانية**

المواطنة الاقتصادية: وقد تحققت من خلال المادة 3 الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001، وهي امتداد لاتفاقية عام 1981م ، وتتضمن الاتفاقية الجديدة تطويرا شاملا في قواعد العلاقات الاقتصادية بين دول الأعضاء وانشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون ، فقد تم التوقيع عليها بعد اشهر فقط من انشاء المجلس ، فإن الاتفاقية الجديدة تعكس الظروف الحالية لدول المجلس وتأتي استكمالا لما حققنه الاتفاقية السابقة من تدعيم الروابط الاقتصادية بين دول المجلس ، وقد حثت المادة 3 من الاتفاقية الاقتصادية لعام2001 علي التطبيق المباشر لمبدأ المصادرة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطنيها دون تفريق أو تميز في كافة المجالات الاقتصادية[1]، وتشمل هذه المجالات النقل والاقامة العمل في القطاعات الحكومية والأهلية ، التأمين الاجتماعي والتقاعد ،ممارسة الأعمال الحرة، وزوال جميع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية وقد أكدت علي تشجيع التبادل التجار يضمن مرحلتين :

المرحلة الأولى: إقامة منطقة تجارية بين دول المجلس ابتداء من مارس 1983،الذي أدي ألي حرية انتقال السلع الوطنية دون قيود جمركية؛

المرحلة الثانية: إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس ابتداء من يناير 2003 والذي يقتضي بتوحيد التعويضية الجمركية وحرية انتقال بين دول المجلس دون قيود جمركية وغير جمركية.[2]

المشروعات المشتركة : أكدت الاتفاقية الموحدة علي وجود دعوة وتشيع وانشاء مشروعات مشتركة بين الدول لا مضاء سوآءا كانت رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة والتشابك الإنتاجي وفي هذا الاطار فقد بلغ عدد مشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001 ، حوالي 1700 مشروعا موزع بين مشروعات تجارية وصناعية وزراعية، وخدمات ومقاولات[3]، وتتكون من 33 مادة.

[1] السير والانجاز، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص:23.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد، وإيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، 25.

❖ **الاتفاقية الثالثة**

اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2004[1]م: الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيمانا منها بالنصر المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها وسعيها وراء تحقيق التعاون والتكامل والتواصل بين مواطنيها فيها من شأنه تعزيز الجهود المبذولة في كافة المجالات وصولا إلى تحقيق الآمال نحو مستقبل زاهر.

واعترافا منها بأن الحياة الفطرية كافة أنواعها تشكل أساسا للازدهار الريفي البشري أو التنمية الاقتصادية طويلة المدي إلى جانب أهميتها التراثية الكبرى للامة العربية بوصفها القيمة على هذه الموارد التي استخلفها الله سبحانه وتعالى عليها لتحافظ على بقائها من أجل الأجيال القادمة.

- ❖ وإدراكا منها بأن كثيرا من أنواع هذه الحياة الفطرية بكافة أنواعها ومواطنها الطبيعية تواجه تهديد خطير يندر تدميرها من خلال الاستغلال غير الصحيح والنشاطات البشرية المختلفة التي تسبب تدهور للمواطن الطبيعية للحياة الفطرية وتقديرا لضرورة أن تؤخذ المحافظة على الحياة الفطرية بكافة انواعها في الاختبار في استراتيجيات واهداف التخطيط الوطني لذلك انشاء هذه الاتفاقية والتوقيع عليها تتضمن هذه الاتفاقيه13 ماده و وتهدف الى المحافظة على ان النظم البيئية وعلى الحياه الفطرية في حاله سليمة متنامية وبخاصة الانواع المهددة بالانقراض ولاسيما عندما يتجاوز انتشار هذه الأنواع على الحدود الدولية لدولتين جارتين أو أكثر او سما تهاجر هذه الأنواع بر تلك الدول يضاهي ذلك الحياة الإقليمية والمجال الجوي الخاضع لسيادتها.

❖ **الاتفاقية الرابعة:**

اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2010: إن حكومات كل من[2] مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الأعضاء في مجلس التعاون من دول الخليج العربية انطلاقا من أهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب اوثق و روابط اقوى بين دول المجلس، واستثناء الاتفاقية الاقتصادية التي تنص علي اقامة اتحاد بين دول المجلس وتوحيد العملة ،ومواصلة الخطوات التي تم اتخاذها لا قامه الوحدة الاقتصادية بينها ومن بين

[1] جمال عباس بالفطمي وجمال يلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، جامعة باتنة، الجزائر، ص05.

[2] حديفة أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادين مجلة الباحث، العدد09، أدرار، الجزائر، 2010، ص:11.

الأهداف التي سعت هذه الاتفاقية إلى تحقيقها[1]، تنسيق السياسات الاقتصادية لدول الاعضاء لضمان مساهمتها في الاستقرار المالي والنقدي، تهيئه البنيه المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها الاستقلالية التامة، ويكون من أغراض البنك المركزي الأساسية رسم وتنفيذا لسياسة النقدية ،وسياسة مقر الصرف للعملة الموحدة ،إصدار عملة خليجية موحدة تحل محل عملات جميع الدول الأعضاء ،إعداد مصدر أوراق النقد والمسبوكات المعدنية للعملة الموحدة والعمل على وضع وتطوير إطار عمل وإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة.

[1] حديفة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:12.

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تطور تجاره دول مجلس التعاون الخليجي مع العالم الخارجي في السنوات الأخيرة وقد حقق التبادل التجاري خطوات جد متقدمة، وذلك في فتره زمنية جد قصيرة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية، والمطلب الثاني إلى صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي البينية.

المطلب الأول: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

كما هو معروف من عمليه نحو الخارج بانها اجتياز السلع الوطنية الى خارج الحدود الدولية، لكن حسب الظروف ما اذا كانت من الدولة الي تكتل اقتصادي، لا نه عند انتماء الدولة التي تكتل اقتصادي فهذا يمنحها العديد المزايا والمنافع حيث يبين الجدول التالي قيمه الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي نحو العالم الخارج

أولا: تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم (2-1):تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية ونسب تغيرها

السنة	الدول						
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	147.869	16.683	251.43	36.601	74.957	62.619	589.872
2011	200.070	22.505	364.699	47.092	114.444	102.704	851.514
	35.30	34.89	45.21	28.66	52.67	64.01	44.35
2012	232.101	22.262	388.401	52.138	132.914	114.516	942.332
	16	1.07	6.49	10.71	16.13	11.50	10.66
2013	232.980	24.541	375.873	56.429	133.336	114.094	937.253
	0.37	10.23	-3.22	8.23	0.31	-0.36	-0.53
2014	213.937	23.213	342.432	53.221	126.703	100.660	860.166
	-8.17	-5.41	-8.89	-5.68	-4.97	-11.77	-8.22
2015	167.906	16.693	203.550	34.889	77.290	54.089	554.418
	-21.51	-28.08	-40.55	-34.44	-38.99	-46.26	-35.54
2016	180.2	7.0	161.8	2185	5208	42.31	465.24
2017	189.0	9.2	196.8	27.6	63.5	51.4	537.5

2018	190.7	11.2	267.1	34.7	81.1	67.7	652.5
2019	169.9	11.0	237.8	32.5	70.5	60.7	582.4

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

نلاحظ من خلال الجدول تطور صادرات دول مجلي التعاون الخليجي قد شهدت تراجعا ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2015، وقد سجلت أكبر نسبة تراجع في سنة 2015 حيث قدر التراجع بـ35.54% مقارنة مع 2014 حيث كان 8.22% وشهدت دول المجلس أيضا تأثرا بانخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2013ن وقد ظهر ذلك من خلال تراجع قيمة الصادرات الدول، حيث نلاحظ أن السعودية هي أكبر دولة مصدرة ويظهر ذلك من خلال إجمالي صادراتها إذ بلغ عام 2012 قيمة 388.4 مليار دولار، وسجلت أصغر قيمة لها في سنة 2014 بقيمة 203.5 مليار دولار، ثم تليها الإمارات حيث سجلت أعلى قيمة في صادراتها 232.9 مليار دولار، ثم تليها الإمارات حيث سجلت أعلى قيمة في صادراتها 232.9 مليار دولار سنة 2013، وأصغر قيمة لها 147.8 مليار دولار.

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن دولة الإمارات واصلت تسجيل الارتفاع في صادراتها بداية من سنة 2016 إلى غاية 2018، ثم عاودت الانخفاض في سنة 2019 بمقدار 169.9 مليار دولار، وكذلك دولة البحرين والسعودية حيث سجلت السعودية أكبر ارتفاع في صادراتها سنة 2018 بمقدار 267.1 مليار دولار، أما بالنسبة لدولة قطر فقد واصلة الهبوط هي كذلك إلى غاية 2018 ارتفعت بمقدار 81.1 مليار دولار، أما أخيرا دولة الكويت سجلت هي كذلك انخفاض في سنوات 2016-2017 إلى غاية 2018 ارتفعت إلى مقدار 67.7، ثم عاودن الانخفاض في سنة 2019 مقارنة بالسنة التي قبلها.

سنة 2010، ثم بعدها قطر في المرتبة الثالثة بـ 659.6 مليار دولار، ولقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013بقيمة 133.3 مليار دولار، وأصغر قيمة في صادراتها بقيمة 74.9 مليار دولار، ثم الكويت بصادرات قدرها 548.6، وقد سجلت أعلى قيمة في صادراتها سنة 2013 بقيمة 114 مليار دولار، وأصغر قيمة في سنة 2015 بقيمة 54 مليار دولار، ثم عمان بصادرات قدرها 280.3 مليار دولار، وقد سجلت أعلى قيمة في سنة 2013 بـ 56.4 مليار دولار، وأصغر قيمة سنة 2015 بقيمة 34.8 مليار دولار، وفي الأخير البحرين قد سجلت أكبر قيمة لها سنة 2013 بقيمة 24.5 مليار دولار، وأصغر قيمة لها سنة 2010 بلغت 16.6 مليار دولار.

ثانيا: الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعبر قيمة الصادرات البينية عن قيمة السلع والمعاملات التجارية التي يتم تبادلها بين دول مجلي التعاون الخليجي، أي بين الدول الأعضاء في المجلس فقط.

والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2-2):الصادرات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي

السنة	الدول						
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2000	1189.90	868.05	4270.20	1003.20	661.38	306.50	8299.24
2001	/	895.28	/	/	435.94	/	6394.70
2002	/	1092.47	/	/	699.16	/	7734.40
2003	2633.7	1406.9	6215.7	1062.1	648.1	488.8	12455.3
2004	239.10	141512.12	8203.70	1257.40	983.14	489.31	14745.77
	%-8.99	0.57	31.98	18.36	51.69	0.10	18.38
2005	4763.70	1962.22	12057.0	1718.6	1526.93	518.49	22546.94
2006	5548.29	3069.26	15624.5	2356.3	1861.02	880.10	29339.47
2007	7703.04	4014.71	18965.50	3296.00	2150.18	1184.80	37314.23
	%38.83	%30.80	%21.38	%39.88	%15.53	%34.62	%27.18
2008	8730.9	6508.43	22065.03	5009.02	3942.05	1551.93	47807.35
	%13.34	%62.11	%16.34	51.97	%83.39	%30.98	%28.12
2009	9070.5	4767.81	19078.18	4440.98	3438.84	1382.90	4243.21
	%3.88	26.74-	%13.53-	-%12.05	12.76-	%10.89	%11.84-
2010	8812.8	5832.61	20520.50	5200.22	5661.31	1408.80	47736.26
	%2.84-	%47.63	%7.56	%18.05	%73.35	%1.87	%13.27
2011	9626.20	8103.70	24676.10	4987.11	6528.92	1682.90	55604.93

	%9.22	%38.93	%20.25	%4.09-	%9.52	%19.45	%16.48
2012	8812.8	5832.61	20520.50	5200.22	5661.31	1408.80	47736.26
	%2.84-	%47.63	%7.56	%18.05	%73.35	%1.87	%13.27
2013	17564.83	10707.10	25403.50	8359.30	7966.60	1915.80	71917.19
	%21.87	%42.36	%1.11-	%44.55	%-8.01	%0.48	%12.41
2018	18178.30	8880.80	25976.70	8401.70	7922.00	1878.60	71238.10
	%3.49	%17.05-	%2.25	%0.50	%-0.55	%-1.94	%0.94

المصدر: المركز الاحصائي لدول التعاون الخليجي واحصائيات التجارة الخارجية للدول مجلس التعاون الخليجي

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات البيتية لدول المجلس التعاون الخليجي في السنوات من 2000 إلى 2002 كانت المبادلات تقريبا خفيفة بين دول المجلس، لكنه في سنة 2003 كانت قيمة الصادرات في تزايد مستمر، وهذه السنة هي السنة التي قام فيها الاتحاد الجمركي الخليجي إلى غاية سنة 2008، وشهدت سنة 2009 تراجعا في قيمة الصادرات وقد قدرت نسبة هذا التراجع بالمقارنة مع سنة 2008 بـ11.84%، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، ونلاحظ أن الصادرات البينية عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 2010، واستمرت في الارتفاع إلى غاية عام 2013 وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار النفط.

أما على مستوى كل دولة إن قطر تمتلك أعلى نسبة نمو الصادرات البينية بين دول المجلس ونلاحظ كذلك أن قيمة صادراتها البينية قد عرفت نمو ملحوظا ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2008، ثم عرفت صادراتها البينية تراجعا بنسبة 12.76%خلال عام 2009وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وقد عاودت الارتفاع ولكن هذا النمو لم يدم طويلا حيث عادت قيمة الصادرات البينية في التراجع مرة أخرى سنة 2014ونلاحظ أيضا أن دولة الإمارات لم تشهد تراجعا في قيمة صادراتها البينية من خلال سنوات 2009-2013-2014، ونلاحظ أيضا النمو المتزايد الذي شهدته الصادرات البينية لدولة عمان حي قدر بـ 20.91%، ونلاحظ أيضا أن دولة البحرين عرفت تذبذبا في قيمة صادراتها البينية، ونلاحظ أيضا ان دولة الكويت قد شهدت نموا ملحوظا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 بمعدل قدره 14.39% وقد شهدت تراجعا في عام 2009، وذلك أيضا بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، وقد عرفت تقريبا كل دول مجلس التعاون الخليجي تدبدبا وتراجعا كبيرا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت قيمة صادراتها البينية إلى النمو مرة أخرى ابتداء من سنة 2010 وحتى 2012، حيث شهدت سنة 2013 هي الأخرى تراجعا في قيمة الصادرات البينية وذلك بفعل تأثير انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: واردات دول مجلس التعاون الخليجي

تقوم الدول التي تعاني من نقص في الواردات أو الموارد التي تحتاجها باستيرادها من الدول التي لديها فائض في تلك الموارد، ومع قيام التكتلات أصبحت الدول تتعاون فيما بينها لتوفير احتياجاتها من خلال الامتيازات الممنوحة من التكتلات الاقتصادية، وهذا ما سنراه في دول مجلس التعاون الخليجي ومدى تطور وارداتها من واردات اجمالية إلى واردات نسبية، حيث يبين الجدول التالي قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها

جدول رقم (2-3): قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها

السنة	الدول						
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	132.175	15.533	106.863	19.775	23.170	22.659	320.174
	/	/	/	/	/	/	/
2011	164.127	18.728	131.586	5009.02	3942.05	1551.93	47807.35
	24.17	%20.56	%23.13	24.019	22.323	25.144	385.927
2012	181.762	19.822	155.593	28.636	13.65-	27.267	438.294
	10.74	5.84	18.24	19.22	12.76-	%8.44	%13.56
2013	186.540	18.523	168.155	35.577	26.865	29.292	464.953
	2.62	-6.55	8.07	24.23	6.54	7.42	42.33
2014	189	19.705	173.834	30.944	30.442	31.036	475.593
	1.65	6.38	3.37	-13.02	13.31	5.95	2.28
2015	184.173	16.427	174.676	29.007	32.611	30.952	467846
	-2.87	-16.63	0.48	6.25	%7.17	0.27	-1.62
متوسط معدل النمو السنوي	6.86	1.12	10.32	7.96	7.07	6.43	7.88

2016	250.1	9.5	130.00	11.32	26.7	25.8	452.6
2017	247.7	10.6	122.4	22.3	26.4	28.2	457.6
2018	229.3	12.2	121.9	20.2	30.3	29.6	443.5
2019	233.7	11.1	138.4	19.2	27.9	27.9	458.2

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي واحصائيات التجارة الخارجية.

نلاحظ من خلال الجدول أن أجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي أن متوسط معدل النمو السنوي لهذا المجلس هو 7.88%، ونلاحظ أن إجمالي الواردات لعام 2015م قد عرفت تراجعا مقارنة بسنة 2014، وقد قدرت نسبة التراجع بـ 1.62% وهذا راجع لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط.

ونلاحظ بالنسبة لكل دولة على حدا أن السعودية هي التي احتلت المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث معدل نمو وارداتها، حيث قدر متوسط معدل النمو بـ 10.32%، ونلاحظ أن واردات السعودية استمرت في النمو رغم انخفاض أسعار النفط، وتأثيره السلبي على ميزانيتها.

ونلاحظ أيضا أن عمان هي التي احتلت المرتبة الثانية بين دول المجلس، بمتوسط معدل نمو 7.96.

نلاحظ من خلال الجدول أن دولة الإمارات وارداتها في انخفاض مستمر من 2010 كانت 250.1 مليار دولار وفي سنة 2019أصبحت 233.7 مليار دولار، وكذلك هناك تذبذب من ارتفاع وانخفاض على جميع دول المجلس، فقد سجلت كذلك البحرين في سنة 2016 انخفاض قدر بـ 11.1مليار دولار، وكذلك نلاحظ أن السعودية واصلت وارداتها الانخفاض من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 ثم عاودت وارداتها الارتفاع سنة 2019 إلى أن وصلت غلى مقدار 138.4 مليار دولار، وفي المقابل نلاحظ أن عمان كانت وارداتها منخفضة في سنة 2016 ثم ارتفعت غلى 22.3 مليار دولار، ثم عاودت الانخفاض في 2018 و2019 .

ونلاحظ أيضا بالنسبة لدولة قطر، كانت وارداتها تقريبا مستقرة سنوات 2016-2017 ثم ارتفعت إلى 30.0 مليار دولار مقارنة بالسنوات السابقة، أما أخيرا دولت الكويت كانت وارداتها مرتفعة في السنوات 2016-2017-2018 بمقدار 29.6 مليار دولار، ولكن في 2019 انخفضت إلى غاية 27.9 مليار دولار. وقد عرفت عمان تراجعا في قيمة إجمالي الواردات خلال سنتي 2014-2015 وذلك لأنها عانت من عجز في ميزانياتها قدر بـ12 مليار دولار خلال سنة 2015، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط.

وقد احتلت قطر المرتبة الثالثة بين دول المجلس بمتوسط معدل نمو سنوي 7.07%، وقد شهدت دولة قطر خلال سنة 2011 تراجعا في قيمة الواردات البينية بنسبة تغير قدرها 3.65% وذلك بمقارنتها مع سنة 2010.

نلاحظ أيضا أن الإمارات احتلت المرتبة الرابعة بين دول المجلس بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ6.86%، واحتلت المرتبة الخامسة دولة الكويت بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 6.43%، واحتلت المرتبة الأخيرة دولة البحرين بين دول مجلس الخليج بمتوسط معدل سنوي قدره 1.12% وانخفاض قيمة الواردات البينية راجع إلى اخفاض في أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة .

ثانيا: الواردات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي

جدول رقم (2-4): الواردات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها.

السنة	الدول						
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
200	1236.6	2612.8	1078.6	1673.0	483.3	851.4	7935.8
2001	/	2117.3	/	/	458.3	/	6351.8
2002	/	2356.7	/	/	625.4	/	7402.7
2003	2023.8	2852.8	1688.0	1826.0	730.9	1257.8	10379.3
2004	2546.8	3686.0	2279.5	3010.8	1102.6	1685.5	14308.2
	25.83	29.19	34.89	65.85	50.89	34.02	37.85
2005	2906.8	4904.7	2728.8	2788.8	1408.8	1685.5	16422.6
	14.13	33.06	19.86	-3.37	27.69	0	14.77
2006	47980.0	5873.9	3269.1	3342.1	2159.2	2467.9	21920.2
	65.06	19.76	19.79	19.84	53.35	46.41	33.41
2007	4588.1	7085.6	7085.6	3825.0	4821.6	3321.7	26189.5

33.41	53.83	44.26	17.00	20.62	20.62	1.19	
34626.1	3996.7	7175.4	4973.6	8817.1	8817.1	6996.3	2008
32.21	20.32	48.81	30.02	24.43	24.43	44.09	
27743.3	3594.7	5338.7	478.7	5685.3	5685.3	5864.6	2009
-19.87	14.46	-2.55	25.59	-5.92	35.51	-16.17	
32819.7	2524.9	27.9	27.32	36.00	36.00	6082.1	2010
18.29	10.67	-4.31	8579.8	9976.9	9976.9	3.70	
42200.9	3656.0	3843.7	8579.8	9976.9	9976.9	7575.7	2011
%28.58	4479	3.13	26.22	29.03	29.03	24.55	
4603.9	3941.7	4025.1	9283.7	10349.1	10884.0	7554.3	2012
%9.09	%7.81	%4.71	%8.20	%20.77	%9.09	%-0.28	
54873.2	4788.1	3902.2	13951.8	12912.4	10622.8	8688.9	2013
%19.19	%21.47	%-3.05	%50.28	%24.83	%-2.39	%15.01	
52465.7	5187.1	483.16	11517.0	12744.7	9909.4	8275.9	2014

	%-4.75	%-6.71	%-1.35	%17.45	%23.81	%8.33	%-4.38

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلة التعاون الخليجي وإحصاءات التجارة الخارجية.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم الواردات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي كانت المبادلات ضعيفة تقريبا في سنوات من 2000-2002، وأن هناك تطور ملحوظا فيها بداية من سنة 2003، وذلك بعد قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003 وبالنظر إلى مجموع الواردات البينة نجد أنها عرفت أعلى معدل حيث كانت نسبة التغير 37.85% وبلغت أدناه سنة 2009 بعد الأزمة المالية العالمية.

أما عند ملاحظة كل دولة على حدى نجد أن السعودية هي التي عرفت أعلى متوسط بمعدل نمو في الواردات البينة حيث قدر هذا المعدل بـ 18.79% ونلاحظ أن السعودية هي التي عرفت أعلى متوسط معدل نمو في الواردات البينة حيث قدر هذا المعدل بـ 18.79% ونلاحظ أن السعودية قد عرفت زيادة ملحوظة في قيمة وارداتها البينة إلى غاية 2009، ولقد بلغت نسبة التغير بين سنة 2008 و2009 قيمة 5.92، وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية ولم تأثر الأزمة لم يدم طويلا، حيث شهدت قيمة الواردات البينة نموا وقد قدر هذا النفوذ 27.3%، ولكن هذا النمو الذي عرفته السعودية في قيمة الواردات البينة لم يستمر طويلا، حيث شهد تراجعا خلال سنة 2014، وذلك مقارنة مع سنة 2013 بنسبة قدرت بـ4.38% وهذا راجع إلى استمرار أسعار النفط في الهبوط، حتى أثر على الميزانية الحكومية لها، فقد عرفت عجز بقيمة 174.7مليار دولار، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم الواردات البينة، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن دولة قطر هي التي تحتل المرتبة الثانية من حيث ثاني أعلى متوسط معدل نمو حيث قدر هذا المتوسط بـ 15.92% من إجمالي التجارة.

وكذلك بالنسبة لدولة قطر فقد عرفت نمو ملحوظا في قيمة وارداتها البينة إلى غاية 2009 و2010، فقد شهدت تراجعا خلال هاتين السنتين وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 عليها هي الأخرى.

ونلاحظ أيضا أن قطر والكويت هما الدولتان الوحيدتان اللتان عرفتا نمو في قيمة الواردات البينة عام 2014، حيث أن قطر لم تتأثر تقريبا من جراء هبوط أسعار النفط فمع أنها منتج كبير للنفط إلا أن أسعار صادراتها من الغاز الطبيعي لا ترتبط بالنفط ارتباطا وثيقا.

وقد احتلت سلطنة عمان المرتبة الثالثة من حيث متوسط معدل النمو السنوي حيث قدر هذا المعدل بـ14.35%، ونلاحظ أنها قد شهدت هي الأخرى نمو في قيمة الصادرات البينة من سنة 2003 إلى غاية 2008م، وقد بلغ متوسط معدل النمو لديها خلال هذه الفترة 31.48%، ثم سنة 2009 انخفضت قيمة هذه الواردات، وهذا راجع ايضا إلى تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008، ولمن في سنة 2010م سجلت قيمة هذه الواردات نموا، واستمر هذا النمو إلى غاية 2013م، حيث شهدت سنة 2014 هي الأخرى تراجعا في قيمة هذه الواردات، وقد قدرت نسبة هذا التغير بـ 17.45% وهذا راجع إلى استمرار أسعار البترول في الانخفاض.

ونلاحظ أيضا أن الإمارات احتلت المرتبة الرابعة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل النمو، وقد قدر بـ 12.5%، وقد عانت نفس المعاناة الدول الأخرى من تدبدب في قيمة الواردات البينة، وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية 2008، وانخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لدولة الكويت فقد احتلت المرتبة الخامسة، بمتوسطة معدل نمو 11.89% وقد عانت هي الأخرى من تأثير أزمة 2008، ونلاحظ بالنسبة لدولة الكويت أنها الدولة الوحيدة التي لم تتأثر وارداتها البينة بانخفاض أسعار النفط، وهذا راجع إلى قوة الاقتصاد الكويتي لعل أهمها أصول المالية التي يمتلكها والفوائض المالية.

وقد احتلت البحرين المرتبة الأخيرة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو السنوي، قدر بـ 10.39% مقد عانت أيضا من تأثير أزمة 2008م، حيث انخفضت قيمة الواردات البينة لديها في عام 2009م قيمة 35.37% مقارنة مع 2008، ولكن في 2010 عادت قيمة هذه الواردات إلى النمو من جديد إلى غاية 2012 وقد بلغت معدل نموها خلال 2009-2012 قيمة 24.16% ثم انخفضت مرة أخرى خلال سنة 013 و2014 نتيجة هبوط أسعار النفط.

نستنتج أن قرار إقامة الاتحاد الجمركي سنة 2003 كان له تأثير إيجابي على نمو حجم الواردات البينة، حيث شهدة هذه الواردات زيادة ملحوظة من السنة الأولى لقيام الاتحاد، حيث بلغ إجمالي الواردات في 2003م 8 مليار دولار، أما إجمالي الواردات في سنة 2002م كان 7 مليار دولار، وقد بلغت نسبة التغير ما بين سنة 2003 و2002م 8.13% وهذا نتيجة لسياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتسهيل انسياب السلع منها، وهذا ما جعل هذه النسبة تستمر في الارتفاع إلى غاية 2009-2010، حيث شهدت تراجعا وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م.

وفي سنة 2011م عاد مرة أخرى حجم الواردات البينة إلى النمو، حيث بلغت نسبة التغير 28.58% ما بين عامي 2010-2011م، واستمرار حجم الواردات البينة إلى النمو إلى غاية 2013، حيث شهدت سنة 2014م تراجعا في قيمة الواردات البينة وهذا راجع لتأثير هذه الدول وانخفاض بانخفاض أسعار النفط.

أما ما يمكن قوله عند المقارنة بين الواردات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي وإجمالي الواردات للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 هو أن السعودية هي التي لديها أكبر نسبة مئوية حيث قدر إجمالي الواردات بـ 54.74% تليها البحرين بـ 53.21% تليها عمان بـ 36.07%، قطر بـ 15.88%، الكويت 7.42% ثم المرتبة الأخيرة الإمارات.

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمارات نحو دول مجلس التعاون الخليجي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم من العوامل التي تؤدي إلى تسجيل معدلات عالية من التنمية الاقتصادية وذلك لما يضيفه للبلد المستضيف في تحقيق التنمية المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات النمو، وخلق فرص عمل، ونق التكنولوجيا، ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار وخلق الأجواء المنافسة ومنح الامتيازات لاستقطابه، لذلك سوف نتطرق في المطلب الأول التي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المطلب الثاني الاستثمارات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي

يتضمن تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018م والذي صدر بواسطة المؤتمر العالمي للتجارة والتنمية والمعروف، اختصارا باسم أونكتاد، حقائق مثيرة حول تطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، تعتبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلزاما من جانب المستثمرين للاستثمار في كيانات وصناعات معينة، هذه الاستثمارات مباشرة تظل في البلاد مع تغير الملكية.

أمر مدهش هبوط قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مستوى العالم بنسبة 23% أي 1430 مليار دولار في عام 2017م، بسبب انخفاض عمليات الدمج والاستحواذ المثير، كذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة في قارة أسيا مثل: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا في الحفاظ على مواقعها كأكبر جهة تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة، وقدرها 476 مليار دولار، أي ثلث الاستثمارات العالمية.[1]

أمر مثير هبوط قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول مجلس التعاون من قرابة 20.2 مليار دولار في عام 2016م إلى 15.5 مليار دولار في 2017، لأغراض المقارنة التدفقات الواردة إلى دخول مجلس التعاون الخليجي ليس كبير بالمعايير العالمية بدليل استحواذ الهند لوحدها على نحو 40 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2017م سبب جوهري لهذا التطور الغير مريح هو الانخفاض في قيمة الاستثمارات الواردة إلى السعودية من 7.5 مليار دولار في عام 2016 إلى 1.4 مليار دولار فقط في 2017م، بالعودة إلى الوراء قليلا استقطبت السعودية أكثر من 39 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2008، مقارنة مع أقل من 1.5 مليار دولار في 2016، وفي المقابل نجحت بقية دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت في

[1] ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون، العدد04، اكتوبر 2018، ص:22.

استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقد تمكنت سلطنة عمان من استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1.7 مليار دولار في عام 2017م، يعكس هذا التطور الإيجابي قدرة السلطنة في اقناع المستثمرين الدوليين والإقليميين بضخ أموال في القطاعات الواعدة مثل الصناعة والسياحة، وجاءت قطر في المرتبة الثالثة خليجيا عبر استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة قدرها 986 مليون دولار في عام 2017، مقارنة مع 774 مليون دولار في عام 2016م، ويتوقع أن تنجح قطر في تعزيز الاستثمارات الأجنبية الواردة للعديد من القطاعات في خصم الاستعدادات الجارية لاستضافة مسابقة كأس العالم لكرة القدم في 2022م، وأيضا تمكنت البحرين من تعزيز قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من 243 مليون دولار عام 2016م إلى 519 مليون دولار في 2017م، وقد جاءت الكويت في قاع الترتيب الخليجي باستثمارات أجنبية مباشرة قدرها 300 مليون دولار، تستثمر الكويت بضخ استثمارات في الدول الأخرى انعكاسات للنظرة الدولية للمستثمر الكويتي سواء من القطاع الخاص أو العام، في حين استحوذت الإمارات على حوالي 56% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تمكنت من جذب إلى ما يصل إلى 298 مليار دولار خلال الفترة 2016-2018م، في حين بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول المجلس خلال الفترة 2016-2018م حوالي 53.2 مليار دولار.

وقد شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول المجلس ارتفاعا من 11.6مليار دولار سنة 2005م إلى 25.5 مليار دولار سنة 2015، وهذا راجع إلى استمرار دول الخليج بتوجيه احتياطاتها الأجنبية المتزايدة نحو استثمارات ومشاريع.[1]

المطلب الثاني: الاستثمارات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الاستثمار البيني كهدف رئيسي وكأساس من أساسيات التكامل الإقليمي، لهذا سنحاول في هذا المطلب معرفة احصائيات حول الاستثمار بين دول المجلس

جدول رقم (2-5):الاستثمار بين دول المجلس

المصدر	الوجهة						
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
الإمارات	/	7148	18983	3443	7945	2724	40249
البحرين	1199	/	925	504	2871	118	5617
السعودية	6440	1099	/	558	108	93	8298
عمان	302	189	823	/	105	43	1462

[1]نفس المرجع، ص: 25.

قطر	1200	21	3854	2841	/	131	8047
الكويت	7269	7206	2598	1585	731	/	19389
متوسط معدل النمو السنوي	14.86	0.06	−14.18	−5.80	−16.76	−20.81	−4.46

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ضمان لجاذبية الاستثمار، 2016، ص: 86.

نلاحظ من خلال الجدول الاستثمارات البينة لدول مجلس التعاون، أنه بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات البينة خلال الفترة 2003−2016، أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى بقيمة 40.2 مليار دولار، ثم في المرتبة الثانية الكويت بقيمة 19.3 مليار دولار، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 8.2 مليار دولار، ثم المرتبة الرابعة قطر بقيمة 8.047 مليار دولار، ثم المرتبة الخامسة للبحرين بقيمة 5.6 مليار دولار، وأخيرا عمان بقيمة 1.4 مليار دولار.

يتضح أن هناك علاقات تفاعل بين دول مجلس التعاون من حيث الاستثمارات البينة مابين 2003−2016م، ولا يمكن أن ننسى بعض الأزمات التي أثرت عليها بشكل سلبي خاصة الأزمة المالية العالمية 2008.

أما بالنسبة لسنوات 2019−2020−2021، فالإحصائيات غير دقيقة، والاستثمارات البينة بين دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت ولم تبقى كما كانت علاقاته من قبل وذلك راجع إلى الانخفاض الذي شهدته معظم المواد والخامات مثل النفط ومشتقاته وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا والتي مازالت مستثمرة وحصيلتها مرتفعة إلى يومنا هذا، فيمكن القول ان الاستثمارات البينة لدول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي أصبحت محدودة بسبب هذه الأزمة الصحية العالمية.

خلاصة الفصل الثاني

في الخامس والعشرون من مايو 1981، دشنت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة وهامة في تاريخها المعاصر عندما اتخذت قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومهلكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت القرار التاريخي بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، وذلك القرار الذي جمد مؤسسي حزمة عريضة منى الروابط والصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين الدول وشعوبها.

ومع قيان مجلس التعاون الخليجي أعلن عن إنشا اتفاقيات بين هذه الدول لتسهيل العلاقات فيما بينها، ولقد شهدت الأعوان الأخيرة نقلة نوعية وهامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد كانت معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي وتأسيس سوق خليجية مشتركة.

ورغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل حول الخليج العربية، من تطور في حركة التجارة الخارجية وتطور في تدفق الاستثمارات، إلا أن لا تزال هناك تحديات وعوائق تحول دون تحقيق جميع الأهداف التي يطمح إليها هذا المجلس.

الخاتمة

خاتمة

وضعت المستجدات والمتغيرات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القري العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والنفرة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد ان الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرون فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، فأصبح التكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الرهن.

وبهذا الخصوص يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدولة العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981م وحتى اليوم.

وتعكس اهتمامات وانجازات المجلس وشمولية مسيرته لمختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية في المنطقة، والأشواط التي قطعتها نحو تحقيق الأهداف والغايات التي وردت في النظام الأساسي، كما أصبح المجلس بعدا حاضرا وبقوة في ساحة الكثير من القضايا والأحداث محليا وإقليميا ودوليا.

ولقد شهدت الأعوام الأخيرة المزيد من التكامل والتوحد بين دول المجلس، فقد انتقلت من التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي، تأسيس سوق خليجية مشتركة وبعدها حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية وهي الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي.

❖ النتائج

- يختلف التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا عن ذلك الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي

والاجتماعي للدول الأعضاء وحل جميع المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي؛

- شهدت حركة الصادرات والواردات البينة والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تراجعا كبيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وهذا نتيجة تراجع الطلب العالمي بين تراجع أسعار النفط، وقد تراجعت كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لدول مجلس التعاون الخليجي؛
- يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب والإنجازات الإيجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزأ لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملا له لا متعارضا معه.
- إن دول مجلس التعاون لا تستوفي كثيرا من الشروط الأساسية لإطلاق عمله موحدة، حيث تحتاج دول المجلس إلى تنويع الهياكل الاقتصادية لدول المجلس، وتوسيع نطاق التجارة البينية، وكذلك تحتاج إلى إزالة كافة القيود التي تحول دون التدفق الحر للتجارة ة الاستثمار الأجنبي، وإنشاء مؤسسات فوق قومية تتولى مهمة عملية التنويع المالي لأغراض الاستقرار الاقتصادي وتعزيز وتوحيد وتنمية وتسريع جمع ونشر البيانات والاحصاءات، وتنسيق السياسات الاقتصادية.

❖ **التوصيات**

- العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية؛
- تنويع قاعدة الصناعات والخدمات في الاقتصاديات الخليجية ومحاولة الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي، من خلال تبني استراتيجية موحدة ومحددة الخطوات لتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لدول المجلس؛
- العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجدب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الأموال التي تقوم بدورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال وضع الأسس القانونية والمنظمة للاستثمار في المنطقة؛

- ضرورة الاستفادة من التجربة الأوروبية في قيام السوق الأوروبية المشتركة التي فتحت أفاق عالمية واسعة لحركة التجارة والتبادل التجاري بين مختلف أقطار العالم، جعلا منها قوة اقتصادية متينة تمكنها من مواجهة التحديات والتكتلات الاقتصادية العالمية؛
- دعوة الباحثين والدارسين لوضع دراسات علمية وكمية حول جدوى نموذج التكامل الاقتصادي على تجربة مجلس التعاون الخليجي.

قائمة المراجع

قائمة المرجع

أولا : باللغة العربية

❖ الكتب

- اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الصادرات والواردات التعريفية الجمركية السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، ط1، مكتب بوني، القاهرة، 2002.
- أحمد الفندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- حسن عمر، التكامل الاقتصادي، أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، ج2، الدار المصرية ، القاهرة، مصر، 2005.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربيفي مواجهة الإنتاج والتبادل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- عبد الرحمان يسرى، أحمد وإيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، ط1، الدراسة الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- علي أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2000.
- علي القزويني، التكامل الاقتصادي والاقليمي في ظل العولمة، ط1، ج1، منشورات أكاديمية للدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004.
- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1988.
- دليل استفادة مواطني دول المجلس من مجلات السوق الخليجية للرياض، مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، 2014.

- المسيرة والانجاز، شؤون المعلومات، ط1، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، 2016.

❖ الأطروحات والمذكرات

▪ الأطروحات

- محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2088م.
- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 28، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.
- يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012م.

▪ المذكرات

- أسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.
- السعيد بو شول، واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وأفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية والإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإبقاء الأوربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005م.

❖ المجلات والدوريات

- جمال عباس بالفطمي وجمال بخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد05، جامعة باتنة، الجزائر.
- صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة، لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلت الباحث، العدد09، أدرار، الجزائر، 2011.ذ

❖ الملتقيات

- الجوري جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل العربي الواقع والأفاق"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 17-2007/04/19.
- داودي الطيب، التكامل العربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.
- مفتاح صالح، سليم قط، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-2007/04/19.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Bela Bakassa,the theory of economicintergration, Richard, iruin, inchome lvoord, illionis,1961.
- Claude sobry, jean-chande verez, ehement de marcroecnoive, ellipses call 1999.
- Miroslaw h,joamovic and kicharag, n lipsey, international economic intergration “linlts and prospects” second edition, London, routedge, 1998.

ثالثا: مراجع الانترنت

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عام، الرياض، 2006، متاح علة موقع:<-http://liberary.gcc sg/Qrqbic/Books Qrabic publick./gtm>
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي متاح على موقع: <http//www.gcc-sg-org>